الأنباء
الاربعاء 16 ابريل 2014

فيصل الدويسان ومبارك الحريص

سيف العازمي ومحمد طنا

رياض العدساني ود.حسين قويعان

ماضي الهاجري وعبدالله العدواني

مرزوق الغانم: رئيس الوزراء أطلع المجلس على خلفية موضوع الشريط وحيثياته وتفاصيله

المبارك: من الواجب إطلاع النواب على ما لدي من حقيقة حول «الشريط»

الشيخ صباح الخالد والشيخ سلمان الحمود وهند الصبيح وم.عبدالعزيز الإبراهيم

الشيخ خالد الجراح والشيخ محمد الخالد

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أثناء مغادرته المجلس بعد الجلسة السرية

المعلومات حوله نتمنى عقد الجلسة سرية عملا بنص المادة 69 من اللائحة الداخلية.

● جمال العمر: أعتقد ان كلام سمو الرئيس طيب فلماذا السرية؟ فالمجلس به من العقل والنضوج انه يميز، وسكوتنا وحكمتنا في الفترة اللي طافت، خل يعرف الشعب الكويتي.

● مرزوق الغانم: هناك طلب من رئيس الوزراء و10 نواب والنائب العام.

ورفعت الجلسة لتتحول إلى سرية.

مرزوق الغانم: تستأنف الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

تستأنف الجلسة علنية

عقد مجلس الأمة جلسات سرية بناء على طلب من الحكومة وطلب من مجموعة من النواب لمناقشة موضوع الشريط، وتم التصويت على الطلب ووافق المجلس على ذلك.

وفي بداية الجلسة السرية اطلع سمو رئيس مجلس الوزراء أعضاء المجلس على خلفية موضوع الشريط وحيثياته وتفاصيله.

ثم تم عرض تسجيل مرئي اصلي سلم من أحد أفراد الأسرة الحاكمة وكان التسجيل عبارة عن تسجيل مرئي، الصورة فيه غير واضحة ومبهمة ودون وجود أصوات واضحة يمكن سماعها أو فهمها.

ثم تم عرض نتائج تقارير من جهات خارجية متخصصة تفيد بأن هذا الشريط الأصلي لا يمكن استخلاص اي صوت مفهوم او واضح منه.

وأفاد سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه تم تسلم مقاطع أخرى مرئية ومسموعة من نفس المصدر تتضمن أصوات غير واضحة مع وجود ترجمة كتابية.

واستعرض سموه ايضا تقارير جهات خارجية متخصصة تفيد بالتأكيد دون أدنى شك على ان جميع التسجيلات الصوتية وأشرطة الڤيديو التي فحصت قد تم العبث بها ولا تمثل نسخة حقيقية او موثوق بها للأحداث المصورة في أشرطة الڤيديو والتسجيلات الصوتية التي تم تقديمها من قبل مصدر غير معروف والتأكيد على انه تمت إزالة مقاطع من التسجيلات الصوتية.

كما وجد دليل يشير الى انه تم تحرير مقاطع من التسجيلات الصوتية (الأصوات) بإزالة أو إدخال مقاطع بشكل غير منتظم في التسجيلات والاستنتاج بأنه أيا كان وراء تلفيق التسجيلات فقد كان الهدف هو تضليل المستمع لهذه التسجيلات.

وبعد ذلك فتح النقاش للسادة النواب وقام سمو رئيس مجلس الوزراء اثر ذلك بالرد على الاستفسارات، حيث أكد ان كل ما تم عرضه خلال الجلسة السرية سيتم تسليمه الى النيابة اليوم.

كما تمت مناقشة طلب لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن موضوع الشريط تقدم به عدد من النواب وكانت نتيجة التصويت على هذا الطلب موافقة 7 أعضاء وعدم موافقة 50 عضوا بسبب قرار النائب العام بحظر التداول في هذا الموضوع بشكل علني.

كشف الأوراق والرسائل الواردة لمجلس الأمة بجلسته المعقودة صباح الثلاثاء الموافق 2014/4/15

1 ـ رسالة من رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية يطلب فيها الموافقة على تمديد التكليف بدراسة المقترحات الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة وتوحيد سلم الرواتب الى نهاية دور الانعقاد الثاني.

2 ـ التقرير الدوري الذي أعدته الأمانة العامة لمجلس الأمة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 يناير 2014 حتى 31 مارس 2014.

3 ـ رسالة مقدمة من بعض الأعضاء بطلب ان تكون بداية جلسة المجلس يوم الاربعاء الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا على ان تبقى بداية جلسة يوم الثلاثاء كما هي في الساعة التاسعة صباحا.

4 ـ رسالة من العضو صفاء الهاشم تطلب فيها إحالة الرد الحكومي بشأن مخالفة السؤال البرلماني للحكم الدستوري الى مستشاري مكتب المجلس الدستوريين لإبداء الرأي، وإذا رأى مستشارو المجلس خلاف الرأي الحكومي يحال الأمر للمحكمة الدستورية.

5 ـ رسالة من السيد رئيس لجنة حقوق الإنسان يطلب فيها من المجلس تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالانتهاء من اعداد تقريرها عن الاقتراح بقانون في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان وذلك خلال اسبوعين من تاريخه تمهيدا لإحالته الى لجنة حقوق الانسان بصفتها اللجنة المختصة لمناقشته باجتماعها.

6ـ رسالة من السيد العضو د.عبدالحميد عباس دشتي يطلب فيها إلغاء قرار المجلس المتخذ بجلسة 2013/11/12 بإحالة جملة من الموضوعات الى لجنة حماية الأموال العامة.

7ـ رسالة من السيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها إحالة تقريري اللجنة الحادي عشر التكميلي للتقرير 28 عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي والتقرير الثاني عشر التكميلي للتقرير 17 عن مشروع قانون بالموافقة على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الارهاب الدولي الى اللجنة مباشرة بعد ان تبدي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الرأي فيهما.

8ـ رسالة من السيد رئيس لجنة التحقيق في قضية الايداعات المليونية يطلب فيها تمديد المدة للجنة للقيام بمهمتها لتكون ستة اشهر من تاريخ تشكيلها.

9ـ رسالة من السيد رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية انجاز

الغانم: حل المجلس بيد أمينة هي يد سمو الأمير

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم: إنه أدلى بصفته الدستورية وماجرت عليه اللوائح والاعراف البرلمانية السابقة ببيان مقتضب حول موضوع «الشريط» فور عودة الجلسة الى علنية اوجز فيه اهم ما طرح في الجلسة السرية التي عقدت امس.

واضاف الرئيس الغانم، في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الجلسة، انه يعتذر عن الخوض وإدلاء الرأي حول التفاصيل والملابسات التي جرت في الجلسة السرية بشأن موضوع الشريط احتراما والتزاما وامتثالا لقرار النائب العام القاضي بحظر التعاطي او التداول او الحديث في هذا الشأن المنظور امام القضاء الكويتي الشامخ.

ودعا المولى تعالى ان يجنب الكويت الفتن وكل ما من شأنه زعزعة استقرار الوطن، مشددا على ضرورة العمل على طي صفحات العبث السياسي واشغال الناس بمعارك سياسية لا طائل منها تستهدف انحراف المؤسسات الدستورية عن طريق العمل والانجاز في الملفات التي تهم المواطنين.

واعرب عن الامل في ان تطوي هذه الجلسة التاريخية ملفا شغل الكويتيين ونعود الى العمل بما يهم الكويت والكويتيين، مبديا اطمئنانه الى ان حل مجلس الامة بيد امينة هي يد صاحب السمو الامير وهو ايضا شعور الغالبية من النواب ولا يخيفهم اشاعة حل البرلمان.

واوضح انه تم تحديد موعد لموضوع التعديلات المقدمة على قانون هيئة سوق المال في اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية مدته اسبوعان لدراسته، وبعد ذلك يحال الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لدراسته وبحثه لمدة شهر، مبينا ان ذلك ما تم الاتفاق عليه ثم يعرض على المجلس للبت فيه.

واعرب عن الامل في ان تزود اللجان جدول اعمال المجلس بالعديد من التقارير للتصويت عليها وانجازها، موضحا انه سيتم ضبط تواريخ الجلسات حتى تكون اللجان انتهت من بعض تقاريرها لتعرض على المجلس لانجازها.

حماد: صفاء الهاشم قالت إن الحكومة هددت النواب بحل المجلس إذا تم إقرار زيادة علاوة الأولاد

الهاشم: منذ متى والحكومة لا تهدد المجلس؟!

دشتي: لا تملك الحكومة أن تهدد مجلساً به رجال «كفو»

فيصل الكندري وعسكر العنزي وعبدالله التميمي ومبارك الحريص ومحمد الجبري وعبدالله العدواني

الشيخ محمد العبدالله

فيصل الشايع ود.عبدالله الطريجي وراكان النصف

يعقوب الصانع

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2014/5/7م - قاعة 48 - بالدور الثاني في قصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2013/202 بيوع/2.

المرفوعة من: وضحة سعود فراج العجمي

ضد:

نهار سالم بريك السبيعي

أولاً: أوصاف العقار:

■ يقع العقار في منطقة الظهر قطعة 4 شارع 6 جادة 1 قسيمة رقم 17 الوثيقة رقم 3395/ب لسنة 1994.
■ العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يطل على شارعين ومساحته 278 متراً مربعاً.
■ العقار موضوع النزاع يتكون من دورين، والتكسية الخارجية للعقار عبارة عن حجر جيري اللون أبيض.
■ يتكون الدور الأرضي من صالة وديوانية وحمامين ومطبخ وغرفة، ويتكون الدور الأول من عدد ٤ غرف وصالة وحمامين ويتكون الملحق من غرفة وحمام.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: ■ يبدأ المزاد العلني بثمن أساسي قدره «مائة وخمسة وعشرون ألف دينار كويتي» ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: ■ يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: ■ فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: ■ في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: ■ إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: ■ إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: ■ يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ■ ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: ■ يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
2- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية